

تركيا و مشروع الشرق الأوسطي

م.م محمود عبد الرحمن خلف**

م.م مازن خليل إبراهيم*

المقدمة

لم تخف تركيا قط أهدافها في أن يكون لها دور قيادي متميزاً في منطقة الشرق الأوسط. وهو هدف انتقل من زمن الخلافة العثمانية إلى تركيا الأتاتورية العلمانية وتركيا الأطلسية ذات العضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي.

امتدت اهتمامات تركيا الإستراتيجية إلى دوائر إقليمية ثلاث فرضها عليها الموقع الجغرافي. الدائرة الأوروبية، والدائرة العربية بامتدادها الإسلامي، والدائرة الآسيوية الوسطى. وتمثل تلك الدوائر الثلاث فضاءات لحركة تركيا الإقليمية ونفوذها الدولي وقدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، ولرغبتها في أداء دور مربع الأبعاد: أوروبياً، وشرق أوسطياً، وإسلامياً، وعربياً.

وعلى إثر المتغيرات التي طرأت على النظام العالمي، ولاسيما زوال الخطر السوفيتي، وتدمير القوة العسكرية العراقية، وإخضاع الصراع العربي - (الإسرائيلي) لعملية التفاوض، وانحسار الحركة القومية العربية، اطمأنت تركيا إلى أن الأرض مهيأة للانتفاضة إلى الدائرة العربية، التي تمثل ميداناً للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستشارية والتجارية. وإذ تفعل تركيا ذلك، تترك أن الدائرة العربية تعيش في حالة سيولة وانفتاح.

وتميز موقف تركيا من حرب الخليج الثانية بتطابقه مع الأهداف الإستراتيجية الأميركية في المنطقة (١). ولأن تركيا ترفض إنشاء دولة كردية في مناطق الحدود المشتركة مع العراق وإيران، فقد هددت باستعدادها لدخول حرب برية ضد أراضي العراق إذا ما تحركت أكراد شمال العراق، مستغلين الأزمة والحرب، نحو إنشاء كيان مستقل (٢).

وحين انتهاء الحرب، أرادت تركيا أن تجذب إليها أنظار دول الخليج العربية في المجال العسكري، فأعلنت عن قدرتها على "توفير الدعم لدول مجلس التعاون الخليجي ومساعدتها على إنجاح خططها الرامية إلى تطوير قواتها المسلحة من خلال تزويدها بالأنظمة الدفاعية الحديثة والمتطورة، وعلى توفير الخبراء والفنيين والمدربين وكل ما تحتاجه دول مجلس التعاون الخليجي من خبرات فنية وتكنولوجية (٣).

كانت تركيا قد اعترفت (بإسرائيل) عام ١٩٤٨. فتعرضت لانتقاد الدول العربية ومعظم الدول الإسلامية (٤). وفي مثل هذه الحالة من الوسطية، لم يكن باستطاعة تركيا أن تكسب رضاً خالصاً كاملاً، لا من العرب ولا من (إسرائيل). حتى إذا بدأت عملية السلام في خريف ١٩٩١ (٥)، وأنجزت بعض التقدم، أخذت تركيا تتحرر من حالة الوسطية تلك، لتجد أمامها فضاءاً للعلاقات مع العرب و(إسرائيل)، تتسع جنباته بمقدار ما تحرز عملية السلام من إنجازات، ويحقق لها طموحاتها في بناء نظام شرق أوسطي، تشغل فيه مركزاً قيادياً، وتستطيع من خلاله أن تنشط اقتصادها، وتستقطب رؤوس الأموال العربية لتوظيفها في مجالات اقتصادها (٦). وهكذا يلقي البعد الأمني الشرق الأوسطي قبولاً وتأييداً من تركيا.

فهو يستجيب لنزعتها إلى السيطرة والهيمنة بصفتها دولة كبيرة ومتقدمة صناعياً وحضارياً قياساً إلى سائر دول المنطقة، وتملك قوة عسكرية كبيرة متطورة في تنظيمها وتسليحها، وتشغل مكانة إستراتيجية مهمة جداً. فإذا أضفنا إلى ذلك دورها في إطار حلف شمال الأطلسي وفي إطار منظمة المؤتمر الإسلامي وعلاقاتها المتميزة بالولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم (إسرائيل)، وما لديها من فائض مائي تقيمه تقييماً عالياً كثرة إستراتيجية، فمن الطبيعي أن تجد تركيا في البعد الأمني الشرق الأوسطي ما يساعدها على تشغيل جميع تلك العوامل وتوظيفها لخدمة إستراتيجيتها المختلفة فضلاً عن ذلك كله أن البعد الأمني الشرق الأوسطي يعزز موقع تركيا في حلف شمال الأطلسي، وفي كونها قاعدة مستقرة للقوات الأطلسية، وبخاصة الأميركية. وليس في ذلك جديد أو طارئ، فهي كذلك منذ انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي في خمسينات القرن العشرين. وسيضاف إلى ذلك اتساق التعاون العسكري وتوثيقه بين تركيا و(إسرائيل)، فكلتاها مرتبطتان أمنياً وعسكرياً بالولايات المتحدة، مع اختلاف أسباب الارتباط ونوعه وأشكاله ومداه بين الدولتين (٧).

وبطبيعة الحال فإن تركيا وهي الدولة الحليفة للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، قد أدركت أهمية التوجهات الأمريكية الجديدة في تشكيل المنطقة المستقبلية، لم يكن عليها إلا وأن تلقي بكامل ثقلها وراء تلك التوجهات، ولاسيما أن تركيا أخذت تشعر بأن الأهمية التي كانت عليها للغرب والولايات المتحدة بصفتها دولة حليفة ضمن حلف شمال الأطلسي، بدأت بالانحسار، بعد أن غير حلف شمال الأطلسي إستراتيجياته بعد

* عضو الهيئة التدريسية \ كلية الصيدلة \ الجامعة المستنصرية.

** عضو الهيئة التدريسية \ كلية العلوم بنات \ قسم الكيمياء \ جامعة بغداد.

تفكك الإتحاد السوفيتي. ولذلك فإن السياسة التركية بدأت منذ ذلك الوقت، بالبحث عن دور فاعل لها في ظل الترتيبات الأمنية والاقتصادية الأوروبية والأمريكية في المنطقة. بيد أن تركيا لا ترضى بدور محدود وإنما هي تسعى إلى أن تكون فاعلة مؤثرة في الوسط المحيط بها، وذلك لكي تجذب أنظار الدول الأوروبية إليها كجزء من تطلعاتها للانضمام للاتحاد الأوروبي، لاسيما وأن النخب التركية تراهن في قبولها للاتحاد على أهمية الموقع الجيو سياسي لبلادها واعتبار إن التحاقها بالاتحاد الأوروبي ينطوي على مصالح أساسية وإستراتيجية للطرفين(٨).

وسنحاول في بحثنا هذا التعرف على تفاصيل هذا الدور من خلال دراستنا وكما يأتي:

١. الدور التركي من المشروع الشرق الأوسطي وأهدافه.
٢. دوافع تركيا من المشروع الشرق الأوسطي.
٣. أثر مشروع الشرق أوسطي على اقتصاديات تركيا.
٤. أمن تركيا الإقليمية من حوض البحر المتوسط .
٥. الاستنتاجات.

١. الدور التركي من المشروع الشرق الأوسطي وأهدافه:

كان الفكر الصهيوني، بشقيه (الإسرائيلي) والعالمية، يعد لمشروع النظام الشرق الأوسطي منذ إقامة دولة (إسرائيل) في أربعينات القرن العشرين. ويعد شيمون بيريز - أحد زعماء حزب العمل الإسرائيلي - أبرز منظريه والمشرفين على تنفيذه في الوقت الراهن. وقد توافرت لهذا المشروع عوامل التخلق والتكون، وظروف البيئة التي تحتضنه وتقيم أسسه وهياكله.

إن مشروع النظام الشرق الأوسطي، في إطار العوامل والظروف الراهنة، هو المشروع الذي سيبدل الدعاة إليه كل جهودهم من أجل إقامته، والتغلب على معارضيته، والبدء بإقامته ببعديه الاقتصادي والأمني(٩). كانت الدعوة إلى الشرق الأوسطية قبل صيف عام ١٩٩٠، الذي شهد احتلال العراق للكويت، وما تلاه من حرب، دعوة خافتة محصورة في الفكر (الإسرائيلي) وبعض التطلعات المتفرقة في الفكر السياسي العربي. وبعدها نشبت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١)، فبرزت متغيرات جذرية، دولية وإقليمية وعربية، كلها أسهمت في تكوين حالة جديدة في المنطقة العربية، اتسمت بالسيولة في الأفكار والرؤى والأفاق، وشرعت الأبواب أمام مختلف الاحتمالات والتطورات. وكان أبرز إفرزاتها وأخطرها أن خلفت فراغاً إستراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط. بعدما كان الأمن الدولي منشداً إلى التنافس بين القوتين العظميين وكنثليهما، وبعدها كانت الأمور الوطنية والقومية والإقليمية موضعاً للتنافس بين القوتين وموضعاً للحرب الباردة وأثارها وتداعباتها. فأن ذلك أدى إلى تدهور مكانة الدول العربية في النسق الدولي، وتراجع أهمية قضاياها. كما تراجعت تلك المكانة والقضايا في الوقت نفسه في إطار المصالح الأميركية. وإذا ما أردنا أن نصنف تلك المصالح في الوطن العربي في عنوانات رئيسه، فيمكن إدراجها تحت عنوانات ثلاثة(١٠):-

أ. حصار الشيوعية: وقد انتهت تلك المصلحة الأميركية الكبرى بتراجع الشيوعية وانهايار معاقلمها.
ب. النفط وحمايته وضمان تدفقه بنظام معين وحجم محدد وسعر مناسب، وتلك مصلحة تم تأمينها وترسيخ أمنها وحمايتها لأجل طويل.

ج. أمن (إسرائيل) وإدماجها في منطقة الشرق الأوسط عضواً أصيلاً مسيطراً بوصفها قوة إقليمية كبرى: وتلك مصلحة تعمل الولايات المتحدة على تحقيقها.

وذكرت صحيفة (وقت) التركية أن مجموعة من قادة اليسار التركي (من بينهم كمال علمدار أوغلو رئيس جامعة استانبول، والدكتور نور الدين سوزان عضو البرلمان عن الحزب الجمهوري المعارض) بحثت يوم ٢٠٠٤/٢/١٤ مع (شيمون بيريز) رئيس الوزراء (الإسرائيلي) الأسبق وزعيم حزب العمل - مشروع الشرق الأوسط الكبير. ولم يسمح للصحافة بالمشاركة في تغطية الاجتماع.

وقد صرح بيريز لقناة (إس تي في) التركية الخاصة التابعة لجماعة النور الدينية بأن تركيا دولة نموذجية بالعالم الإسلامي وعليها دور في مشروعات المنطقة.

وقال بيريز: إنه (إذا كان الاتحاد الأوروبي يرغب في القضاء على الصراع الكبير الجاري بين العالم الإسلامي والمسيحي فعليه منح تركيا عضوية الاتحاد الأوروبي، لأن ذلك هو الحل المناسب لمنع صراع الحضارات)(١١).

ورأى بيريز أنه باستطاعة تركيا أن ترسم طريقها الاستراتيجي من الناحية الأطلسية وطريقها الاقتصادي من الناحية الأوروبية، وطريقها السياسي من ناحية البحر الأبيض المتوسط.

وقال: (إن العلاقة الجيدة التي تمتلكها تركيا مع إسرائيل والعالم العربي تؤهلها لتأدية دور الوسيط بين إسرائيل وسوريا لحل الخلافات القائمة بينهما)(١٢).

من جهتها، تعرضت الكاتبة الصحفية سبيل أرسلان في مقال لها بصحيفة (وقت) للمشروع بقول(إن أمريكا أعطت الضوء الأخضر لأردوغان حول مشروع الشرق الأوسط الكبير في زيارته الأخيرة، على أساس

أن تقوم تركيا بدور محوري في هذا المشروع، وهو ما يتفق ورؤية وزير الخارجية الأمريكية الأسبق هنري كيسنجر التي طرحها في عام ١٩٩٥ والتي تقول بأن تركيا يجب أن تكون دولة محورية بالشرق الأوسط (١٣).

وقالت سيبيل (إن التقاط صور لزوجتي أردوغان وجول المحببتين مع قرينة الرئيس الأمريكي أو بعض زوجات رؤساء وزراء الدول الأوروبية ليس عشوائياً وإنما يدخل في إطار التقارب الأمريكي مع تركيا لإقناعها بالقيام بدور في المشروع، ومحاولة لإظهار نوع من التسامح مع الإسلام ممثلاً في الحجاب بينما تتربص به أوروبا) (١٤).

ويقول مراسل (إسلام أون لاين . نت) إن المؤرخ اليهودي البريطاني الأصل برنارد لويس الذي يحمل الجنسية الأمريكية هو صاحب فكرة المشروع، ويهدف من خلاله إلى إذابة الهوية القومية لدى دول الشرق الأوسط والتوحد تحت هوية الشرق الأوسط الكبير.

والمعروف عن لويس أنه منحاز في آرائه وتحليلاته ضد العديد من وجهات النظر الإسلامية والعربية، إلا أن اختصاصه الأساسي وشغفه الرئيسي هو تركيا، ويعد أنها النموذج لبلدان الشرق الأوسط والمرشحة الأقوى لتؤدي الدور الأول مع (إسرائيل) في الشرق الأوسط في العقود الخمسة المقبلة. وهنا نشطت تركيا في تقديم مشروعاتها ذات الطابع الاقتصادي. في حين حملت (إسرائيل) لواء الدعوة إلى مشروع النظام الجديد. وأخذت أدبياتها تشير إلى أهمية تبني دول المنطقة سياسة مشتركة تقوم على الازدهار الزراعي، وتوزيع الثروات على نحو أفضل، وإدخال الإلكترونيات والتقانات الحديثة في مجالات الصناعة والخدمات، وتكوين أجهزة لتنسيق التعاون العربي - (الإسرائيلي) في مختلف المجالات، وتأسيس صندوق مالي لتطوير المنطقة، وحاسب تعليمي لبرامجها التعليمية. وركزت تلك الأدبيات على أغراض ثلاثة (١٥):

أ . ترسيخ كيان (إسرائيل) دولة أصيلة في منطقة الشرق الأوسط، ولها مركزها وامتداداتها الإقليمية، ومندمجة في جميع خطط التعاون والتنمية الخاصة بالمنطقة على الصعيدين الإقليمي والدولي، إضافة إلى علاقاتها الثنائية .

ب . تهيئة عوامل السلم والأمن في الشرق الأوسط كمنطقة ذات ترتيبات أمنية خاصة بها، وذات امتدادات أمنية إلى ما جاورها من مناطق، وتعزيز دور (إسرائيل) في أي ترتيبات أمنية، بحيث تكون دولة رائدة فيها.

ج . تعزيز دور إسرائيل في السيطرة على منطقة الشرق الأوسط من خلال الدعم الغربي لها في مشروعاتها لتفتيت المجتمعات العربية والإسلامية وإثارة نزعات التطرف والاضطرابات بمختلف أشكالها وإبقائها في حال ضعف وتفكك ومناهضة أي مشروع تكثلي أو وحدوي.

والموقع الجغرافي لتركيا له بصماته على السياسة الخارجية التركية في المجالين الإقليمي والدولي، ودورها في المشروع الشرق الأوسطي وكيفية تحقيق مصالحها القومية، التي تتلخص بالعلاقة مع الشرق الأوسط وطموحات النفوذ ولعب دور إقليمي مؤثر فيه - إن لم يكن التوسع الإقليمي في بعض أجزاءه - والعلاقة مع الغرب لحماية أمنها وللرغبة في الاندماج فيه (١٦).

تعد تركيا بمثابة قاعدة لوجستية متقدمة ذات موقع إستراتيجي هام وقريب من مسرح العمليات في الشرق الأوسط، وإنها فعلاً قادرة على أداء دور إقليمي (١٧).

وهذا الموقع الجغرافي يتمتع بأهمية إستراتيجية من الناحيتين السياسية والعسكرية لأوروبا وللولايات المتحدة الأمريكية معاً. إذ أدت نهاية الحرب الباردة إلى إزالة التمييز الاستراتيجي المتمثل بين محيط أوروبا ومركزها، رد الصراع على امتداد الخط الحدودي الداخلي الذي فصل بين الألمان لتقوم التحديات الجديدة على امتداد (قوسي الأزمات) والمتمثلة بالقوس الشرقي، رد منطقة عدم الاستقرار الدائرة بين تركيا والقوقاز من آسيا الصغرى التي خلق تفكك الاتحاد السوفيتي فيها قوات وقدرات عسكرية تقليدية ونوعية مهمة وغير متوازنة في دول لم تستقر أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد. والقوس الجنوبي، الممتد عبر شمال أفريقيا وحوض البحر المتوسط إلى الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، حيث عدم الاستقرار أيضاً. وفي كلا القوسين تظهر الحاجة إلى الموقع التركي المتوسط لمناطق تعد الولايات المتحدة الأمريكية بقاء الوضع الذي يخدم مصالحها فيها مهماً وضرورياً وهو ما يجعل من تركيا دولة مهمة، ويجعلها تحتفظ بوضعها كحليف مهم للولايات المتحدة الأمريكية، سواء على صعيد العلاقات الثنائية أو في إطار حلف شمال الأطلسي (١٨).

هيأت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م الفرصة لتركيا لكي تثبت نفسها كون وجودها استراتيجي ومهم في الدفاع عن مصالح الغرب في الشرق الأوسط. والواقع إن تركيا كانت قد هيأت نفسها للقيام بدور فاعل في أية ترتيبات لبنى سياسية - أمنية للمنطقة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال أطروحة (النظام الشرق أوسطي) على نحو يضمن لتركيا دوراً إقليمياً بارزاً ومؤثراً في المنطقة بما يخدم مصالحها وأهدافها إقليمياً ودولياً (١٩).

ومشروع نظام (٢٠) الشرق أوسطي ليس إلا نظاماً تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطبيقه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وذلك في نطاق توجهها لإقامة (النظام العالمي الجديد) بإعادة تشكيله والهيمنة على ثروة العالم العربي النفطية، باعتبارها عنصراً مهماً وأساسياً في التأثير في القوى الأخرى المنافسة لها في ذلك النظام، ولا سيما (وان منطقة الشرق الأوسط تحتوي على أكثر من ٧٠% من نفط العالم) (٢١).

ومن ذلك المنطلق سعت إدارة بوش (الأب) السابقة وتبعها في ذلك إدارة الرئيس كلينتون ببناء أنظمة إقليمية فرعية اقتصادية وسياسية وأمنية، تشكل ما يشبه الأبنية الداخلية للنظام العالمي تتولى نيابة عن الولايات المتحدة، وتحت إشرافها، ترسيخ النظام العالمي وإحكام قبضة الولايات المتحدة على الأقاليم الحيوية في العالم. إذ في ذلك النظام سوف تحل الأنظمة الأمنية الإقليمية، محل الوجود العسكري المباشر للولايات المتحدة في الأقاليم المعنية، وتحمل الدول المشاركة في النظام الإقليمي، التكاليف المالية (٢٢) ولا توضع الولايات المتحدة في موقع يستفز مشاعر الشعوب والقوى المناهضة للهيمنة الأجنبية (٢٣). وبذلك فإن الترتيبات الإقليمية الأمنية في هذه الحالة ستكون (أكثر قبولاً من التواجد الأجنبي المباشر، وإنها ستبدو انعكاساً مشروعاً للسياسات المحلية للإطراف والمنتمية للإقليم المعني) (٢٤).

ومن نظرة سريعة إلى هذا النظام ، سنجد انه يهدف بالدرجة الأساس إلى وضع ترتيبات مستقرة، يعتمد عليها في المحافظة على استقرار المنطقة وعلى مصالح الولايات المتحدة وضمن امن إسرائيل. ومن هنا، فإن جوهر النظام الأمني الأمريكي الإسرائيلي لمنطقة (الشرق الأوسط) هو السيطرة على الأسلحة، ومنع امتلاك إي دولة عربية أو إسلامية، أسلحة إستراتيجية وتدمير الموجود منها. وبذلك النظام فقط، سوف تمتلك (إسرائيل) عمقاً إستراتيجياً، فيما ستحافظ على تفوقها على العرب والمسلمين لاحتفاظها ومدها بأسلحة التدمير الشامل (٢٥).

٢. دوافع تركيا من المشروع الشرق الأوسطي:

تنتقل تركيا بدوافعها نحو تشكيل النظام الشرق أوسطي، من رؤيتها لشكل الأمن الذي سيتحقق لها، فضلاً عن كونها ستحقق وضعاً إقليمياً أكبر وزناً، ومن ثم تأثيراً أكبر في المنطقة، مما يتيح لها فرصاً اقتصادية أفضل (٢٦).

كما أن تركيا، قد أدركت ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، إنها لم تعد بذات الفعالية بالنسبة إلى الغرب، ولا سيما بعد انهيار حلف وارشو وفقدان أهميتها بوصفها دعامة أساسية من دعومات حلف شمال الأطلسي. ولذلك فإن تمسكها بمشروع نظام الشرق الأوسط، سوف يبديد مخاوفها حيال جنوبها القلق والتوتر من جهة (إيران، العراق، سورية) (٢٧)، ثم عضويتها في حلف الأطلسي، سيجرب عليها وظائف أساسية وعسكرية لمواجهة أي تهديد لها أو للولايات المتحدة والغرب من جهة أخرى (٢٨).

والواقع إن تركيا كانت قد هيأت نفسها للقيام بدور فاعل في أية ترتيبات لبنى سياسية - أمنية للمنطقة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. وليس أدل على ذلك من موافقة تركيا الرسمية في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩١ م على تخزين أسلحة وذخائر ومعدات عسكرية أمريكية على أراضيها (٢٩).

لم تتردد تركيا في الانضمام للتحالف العسكري الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية على أثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م، بدعوى مكافحة ما أطلقت عليه الإرهاب الدولي عام ٢٠٠٢م، وكانت أولى مهام ذلك التحالف، التدخل العسكري في أفغانستان، إذ شاركت قوات تركية في ذلك التحالف العسكري، وكانت ذلك القوات هي أول قوات عسكرية تصل إلى أرض المعركة في أفغانستان (٣٠).

واستمرت تركيا في قيادة قوة التدخل الدولي في أفغانستان (إيساف) مدة شهر شباط / فبراير ٢٠٠٣ م، مقابل حصولها على مساعدة إضافية بقيمة (٢٠) مليون دولار بعد أن اعتذرت كل من ألمانيا وهولندا (٣١).

كما تقدمت تركيا بالعديد من الصيغ لترتيبات سياسية - أمنية في مضمونها، اقتصادية في طبيعتها، وذلك انطلاقاً من أهدافها الأساسية في المنطقة التي تقوم على تلقي حصة اقتصادية كبيرة في إعادة بناء المنطقة، وان تكون جزءاً من الكتلة التي تسعى للهيمنة على توازناتها، ففي اجتماع الدوحة الذي عقد في ٥ أيار / مايو ١٩٩٤م لاقى المقترح الذي تقدمت به تركيا قبولاً من المجتمعين وذلك باقتراحها إنشاء بنك للمعلومات خاص ببرامج الحد من التسلح والأمن الإقليمي، وتبادل المعلومات بين دول المنطقة. وذلك الاقتراح الذي لا يخرج بشكل أو بآخر عن الهدف الرئيسي في وضع إطار التعاون الاقتصادي وآلياته بين مختلف الأطراف في المنطقة ولاسيما (إسرائيل)، كما يرتبط أيضاً بالمشاركة التركية النشطة (القمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا) التي انعقدت في الدار البيضاء عام ١٩٩٤م، وفي قمة عمان اللاحقة عام ١٩٩٥م بغرض وضع إطار التعاون الاقتصادي وآلياته بين دول المنطقة (٣٢).

بدأت تركيا بالتقرب أكثر نحو الكيان الصهيوني، إذ أدركت السياسة التركية أن تحقيق أهدافها التي تصبو إليها بإيجاد دولة تركية ذات قوة إقليمية عظمى في الشرق الأوسط، لا بد أن يأتي بالتقرب من (إسرائيل)

في مجال التعاون العسكري بينهما. لاسيما وان (إسرائيل) تعد في نظر الأتراك، بمثابة الباب الأمامي والخلفي المودي إلى الولايات المتحدة والغرب (٣٣)، وبذلك سوف تستطيع تركيا الحصول على الأسلحة والمعدات الحربية منها بدلاً من تلك العقبات التي كانت تصنعها جماعات الضغط المؤيدة لليونان وأرمينيا في الكونغرس الأمريكي ضدها في سبيل الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية (٣٤).

٣. اثر مشروع الشرق الأوسطي في اقتصاديات تركيا:

يعد اتفاق التعاون العسكري التركي - (الإسرائيلي) في شباط / فبراير ١٩٩٦م، واحداً من اخطر الاتفاقات التي عقدت لحد الآن في إطار إعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية من خلال أطروحة (النظام الشرق الأوسطي) على نحو يضمن لتركيا دوراً إقليمياً بارزاً ومؤثراً في المنطقة، بما يخدم مصالحها وأهدافها إقليمياً ودولياً (٣٥)، وعلى الرغم من أن ذلك الدور لن يكون إلا بصورة الشريك الثاني الأصغر (الإسرائيلي) في الترتيبات الاقتصادية الإقليمية في الشرق الأوسط. لذا فان تركيا تسعى لاستثمار الدور والإمكانات المتاحة لها، من خلال الانسجام مع التظيرات (الإسرائيلية) المستقبلية لشكل المنطقة. وعليه فان تركيا، تأمل أن تؤدي دوراً فاعلاً، إلا انه لا يتجاوز الدور الكامل والتابع للمدير الإقليمي للمشروع (إسرائيل) ولا يتعارض مع التوجهات الإستراتيجية الأمريكية بشأن المنطقة (٣٦).

كما يتوقع في ضوء عوامل عدة أن يشهد المستقبل المنظور مزيداً من اهتمام تركيا وتحركاتها للمشاركة في أية ترتيبات اقتصادية إقليمية قد يتم التوصل إليها ولتطوير علاقاتها الاقتصادية - وغيرها - مع (إسرائيل)، بصرف النظر عن أن (إسرائيل) سوف تشكل عصب تلك الترتيبات ومحورها سواء أخذت شكل مشروعات ثلاثية أو رباعية أو شكل مشروعات إقليمية أشمل وأوسع نطاقاً بما سيعنيه ذلك من مواجهة تركيا لمنافسة قوية من جانب إسرائيل في إطار تلك الترتيبات باستثناء تلك المتعلقة بالمياه (٣٧).

تعد (المفاوضات المتعددة الأطراف) هي الآلية الفعالة لإقامة النظام الشرق أوسطي من خلال طرحها لسلسلة من الترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة، والتي محورها (إسرائيل) والدول العربية. وكما هو معروف تغطي (المحادثات المتعددة الأطراف) عدداً من المجالات الحيوية: قضايا المياه، التنمية والتعاونية الإقليمي، البيئة، بالإضافة إلى الحد من التسلح وقضية اللاجئين (٣٨).

وفي ضوء تلك الترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة، التي ستمكن تركيا من الاستفادة من مواردها، تأتي مسألة (المشروع التركي) المسمى بأنابيب السلام، إذ يتم سحب المياه من نهري سيجون وجي حون جنوب تركيا في أنابيب عبر سوريا والأردن إلى السعودية وإسرائيل. وذلك سعياً من تركيا إلى تحقيق مكاسب مالية ضخمة مقابل بيع تلك المياه، ودون أن تتحمل النفقات الاستثمارية الضخمة لذلك المشروع (٣٩)، وكذلك الاستفادة من الطاقة الكهربائية الفائضة عن الحاجة التركية وبيعها إلى الدول الأخرى من خلال ربط شبكات الكهرباء الممتدة من جنوب تركيا مروراً بسوريا ولبنان و(إسرائيل) والأراضي الفلسطينية والأردن ومصر (٤٠).

وعلى صعيد آخر أشار الرئيس (اوزال) خلال حرب الخليج وبعدها، إلى ضرورة إقامة مصرف أو صندوق للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط بعد الحرب، يتم تمويله بنسب معينة من العائدات النفطية العربية وإسهامات الدول الصناعية الغنية كاليابان وألمانيا، ولأهمية ذلك في تمويل المشروعات الحيوية في المنطقة، وخاصة مشروعات السلام _ الذي اشترنا إليه _ والبنية الأساسية الإقليمية وغيرها (٤١).

إن تركيا تتطلع من خلال كل ذلك إلى تحويل مدينة اسطنبول إلى العاصمة المالية والمركز المصرفي الأول في الشرق الأوسط، ومصدر جذب وتوظيف للاستثمارات المالية العربية، خاصة من الدول الخليجية. إذ تمثل تركيا بوابة التعامل مع أسواق المجموعة الأوروبية وشرق أوروبا. وبذلك ستجد دول الشرق المتوسط في اسطنبول، كمركز متطور للأنشطة المصرفية والمالية الخارجية، وكافة الفرص والتسهيلات المتاحة أمامهم (٤٢).

من جهة أخرى، فقد ينظر إلى العلاقة الخليجية الاقتصادية مع تركيا على إنها قد تساهم في خلق توازن في السياسة الإقليمية وبخاصة مع إيران ذي الطموح النووي والاقتصادي، وبخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق الذي كان يمثل سابق بقدراته العسكرية والاقتصادية احد عناصر التوازن مع طموحات إيران إزاء المنطقة (٤٣).

ومع إن تركيا قد ألفت بكامل ثقلها نحو سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بمشاريع الشرق الأوسط ومنها ما يعرف بـ (الجديد) أو (الكبير)، إلا إنها في الوقت ذاته قد لاحظت طبيعة التوجهات الأوروبية الهادفة إلى وضع حد للانفراد الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب الرغبة الأوروبية في المحافظة على أمنها ومصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة (٤٤)، لقد وضعت الدول الأوروبية إستراتيجية جديدة لها في المنطقة العربية لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها مصالحها. ولتحقيق نفوذها بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة. وكان أبرز ما طرحته الإستراتيجية الجديدة لمواجهة تلك التهديدات، أن يكون خط الدفاع الأول عن القارة الأوروبية خارج حدودها، وضرورة أن تكون منطقة جنوب المتوسط وشرقه هدفاً إستراتيجياً ثابتاً للاتحاد

الأوروبي من خلال إعادة النظر في العلاقات مع تلك الدول بإعطاء الأولوية لحل الصراع العربي- (الإسرائيلي)، وضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل بالمنطقة (٤٥).

وعلى ذلك، بدأت السياسة التركية الاتجاه بال مسار الجديد الذي قد يسهل لها طريق الانضمام للاتحاد الأوروبي وذلك من خلال التعاون مع المشاريع الأوروبية، الشرق أوسطية والتي تعد ذات أهمية بالغة بالنسبة للطرفين. ومع ذلك، فإن تركيا لم تترك المسار الأول، ولن تتركه، لقوة وهيمنتها الولايات المتحدة الأمريكية على شؤون المنطقة، وخاصة بعد أن انطوت قوة العراق العسكرية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، وأصبح توازن القوى الإقليمية يتجه لصالح تركيا، ويهيئ لها ظروفاً أفضل للقيام بدور إقليمي فاعل. كان نظام الشرق الأوسط الكبير مفهوماً تمثل في عصاره مشتركة للفكر الأمريكي - (الإسرائيلي)، بهدف فرض تسوية سلمية على العرب مع تهميش واضح وعلني للمجموعة الأوروبية (٤٦)، مما آل بالأوروبيين بالمقابل إلى وضع تصوراتهم للمنطقة العربية تمثل بشكل (شراكة متوسطة). وذلك المشروع تجسد في فكرة المتوسطة الهادفة إلى بلورة (شرق أوسط) أوروبي يشمل كل الدول المتوسطة العربية وغير العربية وتطيرها بإطار علاقات اورو متوسطة شاملة (٤٧)، فمن أجل المزيد من التكامل الاقتصادي وكشف التعاون السياسي والثقافي والفني، قرر الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٣ إعادة النظر في صيغ تعامله مع كل الدول الواقعة جنوب وشرق البحر المتوسط والانطلاق نحو إضافة إستراتيجية تعاون سياسي واقتصادي شامل (٤٨).

٤. أمن تركيا الإقليمية من حوض البحر المتوسط:

إن الأهمية التي يمثلها حوض البحر المتوسط جعلت من قضية أمنه قضية جوهرية للعالم عامة ولدول الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، لذلك اكتسبت تلك القضية ثقلًا خاصاً حين وضع الإطار العام لمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية الجديدة انطلاقاً من مفهوم الأمن في ظل الظروف الدولية المعاصرة ليس مفهوماً رحباً. ولعل أبرز القضايا التي أثرت على أمن البحر المتوسط وعلى أمن مستقبل الشراكة المتوسطية هي الصراعات ذات الطبيعة الإقليمية أو المحلية، وتأتي في مقدمة تلك الصراعات قضية الصراع العربي - الصهيوني والتي مازالت في حاجة إلى المزيد من الجهود والتعاون من لدن المجتمع الدولي - والاتحاد الأوروبي بالذات - لتحريك مسيرة التسوية حتى تحقق الهدف الحيوي الخاص بالسلام الشامل. وذلك لن يتحقق ولن تشهد المنطقة استقراراً بغير إنهاء الاحتلال (الإسرائيلي) لكل الأراضي العربية المحتلة ومنح الشعب الفلسطيني حقوقه الكاملة (٤٩).

ويبدو أن الشرق الأوسط منطقة جاهزة لتقبل دور مهم للمجموعة الأوروبية ولاسيما من الناحية الاقتصادية وذلك رغم التأثير الأمريكي المتعاظم فيه. فأوروبا وبعكس الولايات المتحدة تبدو جاهزة لتنفيذ الدور غير المنحاز للكيان الصهيوني مما يدفع الدول العربية والإسلامية إلى التعامل مع دولها دون عقد (٥٠). خلال تلك العلاقات وخاصة الاقتصادية تستطيع أوروبا من تعزيز موقعها الإقليمي والدولي في البحر المتوسط، إذ إن التعاون المميز بين ضفتي المتوسط يدعم القدرة الأوروبية على مواجهة الولايات المتحدة التي تعترض على تلك السياسة التعاونية المتوسطية (٥١)، كما أنه من المؤمل أن تتحول منطقة حوض المتوسط إلى أكبر تكتل اقتصادي وسياسي وأمني نهاية عام ٢٠١٠م (٥٢).

وانطلاقاً من الأهداف التي سبق أن قَدّمها الدول الأوروبية في معاهدة ماستريخت (٥٣)، تم الاتفاق على فكرة الشراكة عام ١٩٩٤م تحديداً من الناحية الرسمية من خلال دورة للمجلس الأوروبي في آسن في ألمانيا التي عقدت في كانون أول / ديسمبر ١٩٩٤م، إن صادق المجلس الأوروبي (أعلى سلطة في الاتحاد الأوروبي) على أسس الشراكة الجديدة بين دول الاتحاد والدول المتوسطية (٥٤). وقد حصرت أهداف تلك الشراكة بالاستقرار والأمن والحريات والتنمية. وعلى ذلك تمخضت سياسة الاتحاد الأوروبي الجديد حول دول المتوسط بتأكيداها على الدور الأمني للمنطقة والذي بدوره عكس صورة للاستقرار السياسي، الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة ككل. وذلك بالتحديد ما دفع الأوروبيين إلى عقد مؤتمر برشلونة (٥٥)، في ٢٧ - ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٥م والتي حضرت الكثير من الدول العربية الأوروبية فضلا عن كل من تركيا و(إسرائيل). وقد احتل هاجس الأمن والاستقرار بيان المؤتمر الختامي الذي أكد على قناعة المشاركين (بان السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط تشكل مكسباً مشتركاً يتعهدون بتشجيعه وتطويره بكل الوسائل التي في حوزتهم) (٥٦).

ومن خلال المشروع الأوروبي (الشراكة اورو متوسطة) يمكن لتركيا أن تستفيد كثيراً بتأديتها ثلاثة ادوار حاسمة في المنطقة (٥٧).

أ. تستطيع تركيا أن تعزز التعاون الاقتصادي ضمن المنطقة كما تساعد في ربط المنطقة بصيغ التفاعل الاقتصادي الأوروبية والعالمية. وذلك لما لتركيا من علاقات اقتصادية مع العديد من بلدان الشرق الأوسط. وكما هو واضح، فإن هدف عملية برشلونة هو خلق منطقة التجارة الحرة في منطقة البحر المتوسط وإقامة روابط تعاون اقتصادي جديدة مع الاتحاد الأوروبي. وعلى نحو مماثل، فإن تركيا بتاريخها الطويل في الروابط الاقتصادية مع أوروبا قد يكون مفيداً في خلق مناخ التعاون الاقتصادي هذا في منطقة البحر المتوسط - الشرق

الأدنى، وطالما إن الحوار حول قضايا الاقتصادية ينمو، على نحو اكبر إلى عملية الحوار السياسي في تلك المنطقة.

ب. قد تكون تركيا ذات نفع في زيادة الروابط المؤسسية للمنطقة مع أوروبا والنظام العالمي وتقرير الحوار السياسي في المؤسسات الدولية حول القضايا الإقليمية. إذ إن تركيا عضو كامل في الكثير من المؤسسات الغربية - الأوربية (٥٨)، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها، ولها تجربة في هذا المجال المؤسساتي يمكن أن تساعد في تعزيز عملية الحوار السياسي بين هذه المؤسسات ومنطقة الشرق الأدنى - المتوسطية. كما يمكن لتركيا خلال تلك الفترة من طرح هموماً إقليمية أكثر على جدول أعمال المؤسسات الأوربية الغربية، وطالما إن دور المؤسسات الدولية حاسم في تعزيز الحوار السياسي، يكون دور تركيا فاعلاً تماماً.

ج. ستساعد تركيا في تنمية المنطقة بما لديها من خبرة في مجال تبادل المعلومات والأفكار والمعرفة حول العديد من القضايا الإقليمية.

لم يكن مؤتمر برشلونة الوحيد للشراكة الأورو - المتوسطية فقد استمرت دول الشراكة بسلسلة لقاءات متتالية، إذ انعقد المؤتمر الثاني للشراكة الأوربية - المتوسطية في (فالنيتا) عاصمة مالطا للمدة من (١٥ - ١٦ نيسان / ابريل ١٩٩٧م) وذلك لتقويم ما أنجزته مسيرة مؤتمر برشلونة منذ انطلاقتها (٥٩)، كما عقد المؤتمر الثالث في مدينة (باليرمو) الإيطالية في حزيران / يونيو ١٩٩٨م، الذي لم تحضره تركيا بسبب موقف الاتحاد الأوربي الراض للطلب التركي للانضمام للاتحاد الأوربي. ومؤتمر (شتوتغارت) الذي عقد في ألمانيا في نيسان / ابريل ١٩٩٩. وقمة (مرسيليا) في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٠. ومؤتمر (بروكسل) للمدة من ٥ - ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ م (٦٠).

وخلال تلك المدة، استطاعت تركيا من تنمية علاقاتها الاقتصادية مع الكثير من الدول المنطقة العربية فأصبحت بغداد على السبيل المثال سوقاً ضخمة للبضائع التركية (٦١). كما بدأت تركيا في تحسين علاقاتها السياسية مع سورية. وعلى نحو أكثر فاعلية ساهمت تركيا مع تعاطي دول الاتحاد الأوربي بتحريك جمود التسوية العربية- (الإسرائيلية) الذي شكل خطراً مباشراً على سياسة الشراكة الأورو- متوسطية. وبخاصة الجهود التي يقوم به رئيس وزراء تركيا رجب طيب اردوغان رئيس حزب العدالة والتنمية بالقيام بدور الوساطة بين سوريا و(إسرائيل) حول مسألة الجولان والصراع العربي - (الإسرائيلي) (٦٢).

الاستنتاجات :

عادت تركيا بقوة إلى معادلات الشرق الأوسط بعد غياب طويل عبر سياسة إقليمية متوازنة وصاعدة، وضعت بلادها في بؤرة الأحداث بعد أن حجزت مكانة، المرجعية الإقليمية في المنطقة فكان الطريق شاقاً أمام تلك العودة، إذ تضافرت الكوابح الداخلية التركية مع قيود الالتزامات الدولية في مزيج مدهش من العوائق. ولكن السياسة الإقليمية التركية، المدموغة بخاتم وزير الخارجية احمد داود اوغلو، خطت فوق العوائق السياسية والحساسيات التاريخية لتعيد تركيا إلى جوارها الجغرافي والحضاري بعد عقود من الغياب إذ ألغت السياسة الإقليمية التركية الجديدة تلك الثنائيات التي استقرت في الأذهان لفترات طويلة وعلى الأخص ثنائية أم التوجه غرباً أو التوجه شرقاً، بحيث بدا في مراحل سابقة وكان التوجه نحو أوروبا والغرب يتطلب تنازلاً عن مد الروابط والجسور نحو الشرق. وألان استعملت السياسة الخارجية التركية كساراً للثنائيات بشكل عقلائي ومنهجي، مستندة إلى خيال سياسي استثنائي وطموح لا يعرف الكلل، ولكنها أسندت كل ذلك إلى أساس واقعي يعكس وعياً عميقاً بتركيبة وهياكل المنطقة، فأحرزت تركيا أقصى ما يمكن أن تحصل عليه في ظل التوازنات الدولية والإقليمية القائمة. وقد يبدو للوهلة الأولى إن هناك تصادماً بين توجه تركيا نحو الشرق الأوسط وتوجهها نحو الاتحاد الأوربي في الغرب، وهو أمر غير صحيح لعدة اعتبارات. تقدم تلك الاعتبارات حقيقة مفادها إن جانباً كبيراً من المقبولية الشعبية والنخبوية، التي تحظ بها تركيا في المنطقة، يعود إلى النموذج الذي تقدمه من حيث الانفتاح على الغرب، والتناوب السلمي على السلطة بين أحزابها السياسية، والتقدم الاقتصادي الذي أحرزته بحيث أصبحت الاقتصاد رقم ١٧ على العالم، فمن شأن دور تركيا المتعاضم في الشرق الأوسط أن يضمن للاتحاد الأوربي أدواراً في صراعات الشرق الأوسط الملتهبة بما يحفظ المصالح الأوربية يتضح إن هناك دوراً مزدوجاً أدته تركيا الشرق الأوسط من منظور المصالح الأوربية، ولكن اختزال السياسة الخارجية لتركيا إلى الاختيار بين سياسة شرقية أو سياسة غربية يؤدي إلى العودة بالتحليل السياسي لمرحلة عصور تاريخية خلت، فيفقد رصانته والتنوع الواجب لطبقاته ومستويات تحليله. بيد أن التحول في السياسة التركية لم يقتصر على الأمن بل تحاديه أيضاً مضامين سياسية وإيديولوجية فعلى عكس الكماليين الراديكاليين في الحقب السابقة الذين رفضوا الماضي العثماني والإسلامي، يستقي حزب العدالة والتنمية قسماً من قوته من الهوية الإسلامية لتركيا، وله إطلالة ترطن بحنين إلى الماضي العثماني المشترك مع جيران بلاده في الجنوب والشرق. وعلى الرغم من أن انفره لم تتخل عن مسعاها للانضمام إلى الاتحاد الأوربي. وفي المقابل فإن تركيا هي البلد الوحيد في الشرق الأوسط برمته الذي اندمج بالحدائثة فهي تحور الآن على نظام سياسي ديمقراطي وفعال، واقتصاد منتج، كما إنها اكتشفت توازنات ناجعة بين الدين وبين العلمانية وهكذا يلقي البعد الأمني الشرق

الأوسطي قبولاً وتأييداً من تركيا فهو يستجيب لنزعتها إلى السيطرة والهيمنة كدولة كبيرة ومتقدمة صناعياً وحضارياً.

هوامش البحث:

١. احمد فخر ، العلاقات العربية التركية ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،١٩٩٥،ص٤٠٦.
٢. المصدر نفسه،ص٤٠٧.
٣. مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام ،التقرير الاستراتيجي العربي ،القااهرة،١٩٩١،ص١١٠.
٤. صحيفة الحياة ،لندن، ٥ حزيران ١٩٩٣،
٥. مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام ،المصدر السابق،ص١١٢.
٦. هيثم الكيلاني، مشروع النظام الشرق الأوسطي في بعده الأمني،نشرة أبعاد، بيروت ،العدد الرابع المركز اللبناني للدراسات ، ١٩٩٥ ص١٤٧.
٧. المصدر نفسه ص ١٦٦.
٨. فهمي هويدي، دور تركيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير (مجلة الفسطاط) القااهرة ،العدد العاشر آب ٢٠١٠ص٢٣.
٩. نبيل شبيب، مركز الشرق الأوسط للدراسات الحضارية والاستراتيجية،لندن، أيار ٢٠١٠-ص٤٣.
١٠. تقرير حول إستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية في الشرق الأوسط، إعداد مكتب شؤون الأمن القومي في وزارة الدفاع الأمريكية، أيار / مايو - ١٩٩٥، في توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط، إعداد جواد الحمد، مركز دراسات الشرق الأوسط، سلسلة تقارير رقم (١٥)، عمان، الأردن، ١٩٩٥، ص ٣١ .
١١. لقمان عمر أنعمي، تركيا والاتحاد الأوربي ، دراسات إستراتيجية، ابوظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠٠٧، ص ٨.
١٢. ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم ،العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في العالم ما بعد الحرب الباردة"، دراسات إستراتيجية (٩٥) ، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠٠٤، ص ٣٨-٣٩.
١٣. مصطفى عبد الحميد ثابت ،العلاقات العربية التركية بعد حرب الخليج الطموحات الإقليمية والخيار الاستراتيجي الأطلسي"، مجلة الفكر السياسي العربي، بيروت، معهد الإنماء العربي، عدد (٤١)، تموز ١٩٩٢،ص١٠٧.
١٤. ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم، المصدر السابق، ص ٤٣ .
١٥. محمد نور الدين، تركيا في زمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، لندن ، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧،ص٣١.
16. Mario's. Evriviades ((Turkey's Role in the United States Strategy During and After the Cold War))Mediterranean Quarterly , (1998) p.45.
١٧. عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات ،بيروت، دار الزهراء، ٢٠٠٥، ص ٤٧.
١٨. من الجدير بالذكر، إن الولايات المتحدة ليس لها معاهد دفاع رسمية سواء ثنائية أو متعددة مع أي بلد في الشرق الأوسط، باستثناء علاقاتها العسكرية الأمنية مع إسرائيل وتركيا، ينظر : تقرير حول إستراتيجية الولايات المتحدة، ص٦٨.
١٩. د. قيس محمد نوري، المشروع الأمني الأمريكي - الصهيوني للشرق العربي، سلسلة المائدة الحرة رقم (٤١)، بيت الحكمة ، بغداد، حزيران ١٩٩٩، ص١٠-١٢.
٢٠. من المعلوم إن كلمة (النظام) اصطلاح جديد يستخدم في أكثر من علم.وهو يعني مجموعة من القواعد والاتجاهات العامة التي يشترك في إتباعها أفراد أو دول، ويتخذونها أساساً لتنظيم حياتهم الجماعية وتنسيق العلاقات التي تربط بعضهم ببعض وتربطهم بغيرهم وكذلك ما يجري بينهم من تفاعلات، وما يحكم عملهم المشترك من آلية. وإطلاق مصطلح النظام (الشرق أوسطي) للدلالة على المشروع كله بجوانبه جميعها، وتستخدم مصطلح السوق للدلالة على الجانب الاقتصادي من المشروع. ينظر، أحمد صدقي الدجاني،"الجنور التاريخية للشرق الأوسط" في كتاب الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني، لمجموعة باحثين، مكتبة مدبولي، القااهرة، ١٩٩٨، ص٢٦.
٢١. احمد صدقي الدجاني، ندوة التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص٦٥.
٢٢. قيس محمد نوري، المصدر السابق، ص ٢٠ .
٢٣. عماد جاد، أزمة الخليج ، دول الجوار الجغرافي، حسابات الكسب والخسارة" مجلة السياسية الإستراتيجية، القااهرة، كانون الثاني ١٩٩١، ص٧٧.

24. Turkish Daily News, (July 25/1991); P.3.

٢٥. ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم، المصدر السابق، ص ٥٤ .
٢٦. جلال عبد الله معوض، عوامل وجوانب وتطور العلاقات التركية - الإسرائيلية في التسعينيات" شؤون عربية، العدد ٨٩، جامعة الدول العربية، "الأمانة العامة" القاهرة، ١٩٩٧م، ص ١٢٣ .
٢٧. عامر علي راضي العلق، البعد الاستراتيجي للتحالف التركي - الإسرائيلي وانعكاساته على الأمن الوطني العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠١، ص ١١٨ .
٢٨. جلال عبد الله معوض، التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي" مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٢٧)، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٦ .
٢٩. جلال عبد الله معوض، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية في التسعينيات" ص ١٣٣ .
٣٠. قيس محمد نوري، المصدر السابق، ص ٤٤ .
٣١. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م، ص ١٤٦-١٤٧ .
٣٢. المصدر نفسه، ١٤٩ .
٣٣. محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية (الشرق أوسطية)، التصورات - المحاذير - إشكال المواجهة في التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، المصدر السابق، ص ١٣٠ .
٣٤. محمود رياض، أنابيب السلام التركية وعلاقتها بإسرائيل". صحيفة الحياة، لندن، ١٠/٩/١٩٩١م ص ٣٤ .
٣٥. محمود عبد الفضيل، المصدر السابق، ص ١٣٣ .
٣٦. جلال عبد الله معوض، دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج، الجوانب السياسية والاقتصادية، شؤون عربية، العدد (٦٩)، آذار ١٩٩٢م، ص ٢٤٦ .
٣٧. المصدر نفسه، ص ٢٤٧ .
٣٨. محمود سالم السامرائي، المساومة في السياسة الخارجية التركية". المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (١٣)، شتاء ٢٠٠٧م، ص ٩٨ .
٣٩. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التفاعلات التركية، العربية والإقليمية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠٠١م، جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٠٢ .
٤٠. جريدة الثورة، (العراقية) ٢٩/١١/٢٠٠٢م .
٤١. المصدر نفسه .
٤٢. انمار كاظم سهل، تناقضات السياسة الأوروبية في الشرق الأوسط، نشرة أوراق دولية، العدد (١٥٥)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني ٢٠٠٧م، ص ١٠ .
٤٣. نادر فرحاني، احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستعمار"، المستقبل العربي، العدد (٢٩٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز/يوليو ٢٠٠٣م، ص ١٩ .
٤٤. المصدر نفسه، ص ٢٤ .
٤٥. ناظم عبد الواحد الجاسور، الأمة العربية ومشاريع النفثت، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٨٠ .
٤٦. خليل إبراهيم السامرائي، تطور المفاهيم الاستراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربي". في كتاب "العرب والقوى العظمى - العرب والولايات المتحدة الأمريكية". لمجموعة باحثين، سلسلة المائدة الحرة رقم (١٩)، بيت الحكمة، بغداد، شباط ١٩٩٨م، ص ٢٨ .
٤٧. مصطفى الحياوي، المغاربة حريصون على تطوير التعاون والاتحاد الأوربي يطالب باستراتيجية واحدة. مجلة المجلة، العدد (٧٧١)، بيروت، ٢٠-٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٤م، ص ٥ .
٤٨. المصدر نفسه، ص ٦ .
٤٩. عاصم محمد عمران، الشراكة المتوسطية والأمن الأوربي في عالم متغير". نشرة قضايا دولية، العدد (٢٧)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٨م، ص ٣٢ .
٥٠. محمد جواد علي، أوربا الموحدة والعلاقات الشرق أوسطية". قضايا عربية، العدد (٢٧)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٨م، ص ١١ .
٥١. عبد المطلب العمري، الاتفاقيات الاقتصادية بين العالم العربي والمجموعة الأوربية - الوحدة الأوربية وآثارها الإقليمية والعالمية". مجلة مستقبل العالم الإسلامي، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا، السنة الثالثة، العددان (١٠-١١)، ربيع - صيف ١٩٩٣م - ص ١٧٩ .
٥٢. ناظم عبد الواحد الجاسور، الأمة العربية ومشاريع النفثت، المصدر السابق، ص ٨٤ .
٥٣. معاهدة الاتحاد الأوربي التي تعرف أيضا باسم اتفاقية أو معاهدة ماسترخت هي الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الأوربي وأهم تغيير في تاريخه منذ تأسيس المجموعة الأوربية في نهاية الخمسينات. تم الاتفاق عليها من قبل

المجلس الأوروبي في مدينة ماسترخت الهولندية في ديسمبر ١٩٩١. دخلت هذه المعاهدة، التي تم توقيعها في ٧ فبراير ١٩٩٢ في ماسترخت، حيز التنفيذ في الأول من نوفمبر ١٩٩٣. يرجع تأخر تطبيقها إلى تأخر قبول الدانمركيين للمعاهدة وشروطها وبسبب قضية دستورية ضدها أقيمت في ألمانيا. أدخلت معاهدة الاتحاد الأوروبي عدة تغييرات على قوانين المجموعة الأوروبية وعلى قوانين المجموعة الأوروبية الذرية، التي كانت تشكل نواة الاتحاد الأوروبي. شكلت أيضا المعاهدة أساس الدستور الأوروبي، الذي تم الاتفاق عليه لاحقا في عام ٢٠٠٤. حسب البند ٤٧ من المعاهدة، فإن هذا الاتحاد لا يبدل المجموعة الأوروبية، وإنما يكملها. إلى جانب عناصر أخرى، تشكل المجموعات الأوروبية التالية أركان الاتحاد الأوروبي مثل:

المجموعة الأوروبية (سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية المشتركة) التعاون الأمني والقضائي، ينظر، انمار كاظم سهل، تناقضات السياسة الأوروبية في الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ٢٤.

٥٤. نزار إسماعيل عبد اللطيف الحياي، أوروبا وأمريكا: فرضية التنافس على الهيمنة". نشرة محطات إستراتيجية، العدد (٤٩)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠م، ص ٣٢.

٥٥. انعقد مؤتمر برشلونة سنة ١٩٩٥، وتم إصدار إعلان سياسي يعكس وجهات نظر كل الدول المشاركة في المؤتمر، بحيث اعترف كل الشركاء في هذا الإعلان بالإسهام الأساسي الذي يمكن أن يقدمه المجتمع المدني في مسار تنمية الشراكة الأرو-متوسطية، بكونه عامل مهم من شأنه أن يساعد على تحقيق تفاهم أمثل و تقارب مفيد بين الشعوب.

بحيث اعتبر إعلان برشلونة على أنه توقيع على شهادة ميلاد مجتمع مدني أرو-متوسطي نابع من فضاء موحد يتميز بثقافته المتعددة و المتنوعة. تتخلله مجتمعات مدنية تعرف تطورا ملحوظا في بعض البلدان و خاصة في الجهة الشمالية من المتوسط و أخرى أقل تطورا و فاعلية في الضفة الأخرى. في ظل مجموعة من التحولات و التغييرات التي تعرفها المنطقة. و التي تؤثر فيه و تتفاعل معه. وبإقامة منطقة للتبادل الحر ZLE و الذي يعبر عن رغبة الاتحاد الأوروبي في أن يكون له دور سياسي يتناسب مع قدراته كقوة اقتصادية أرو متوسطية و عالمية، خاصة بعد التطور الذي عرفه الاندماج الأوروبي، إلا أن الشراكة لم توضح بشكل جلي للمجتمع المدني الدور الذي يجب أن تقوم به. إذ لم يصرح به إلا في الجزء الثالث من الإعلان تحت عنوان :

(الشراكة في المجالات الاجتماعية و الثقافية و الاجتماعية : تنمية الموارد البشرية، تشجيع التفاهم بين الثقافات، دعم التبادل بين المجتمعات المدنية) ينظر، عبد الله الساعف، نحو انفتاح جامعة الدول العربية على المجتمع المدني العربي، للمستقبل العربي، العدد ٣٠١، ٢٠٠٤، ص ٤٣.

٥٦. خيرى عبد الرزاق، وهم الشراكة في البحر المتوسط، قضايا دولية، العدد (٢٧)، ١٩٩٨م، ص ٢٧ .

٥٧. صحيفة بابل، (العراقية)، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٥م، ص ٣.

٥٨. مركز التجارة العالمي \ منظمة التجارة العالمية \ منظمة العمل الدولية \ الغرف التجارية العالمية \

Dr. Alvaro de ¹ مجموعة البنك الدولي \ لاتحاد الأوروبي وللمزيد من التفاصيل، ينظر،

Vasconcelos : "le role d'euromesco en tant que mesure de confiance.

<http://www.euromed-seminars.org.mt/seminar11/papers/Alvaro21.pdf>

٥٩. سميرة إبراهيم عبد الرحمن (ترجمة)، "دور تركي في الحور السياسي في منطقة البحر المتوسط" ضحايا دولية، العدد (٢٧)، ١٩٩٨م، ص ٤٥-٤٧.

٦٠. رند حكمت محمود، الاتحاد الأوروبي ومسيرة التسوية للصراع العربي - الصهيوني، قضايا دولية العدد (٢٧)، ١٩٩٨م، ص ٤٠.

٦١. ناظم عبد الواحد الجاسور، (الشراكة الأورو - متوسطية، مشروع يعوم فوق مياه المتوسط). مجلة قضايا دولية العدد (٤٩)، ٢٠٠١، ص ٣ و ٧-٨.

٦٢. وكالة الأنباء السورية، تاريخ ١٦ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦.

Turky and Middle East Project

Mazin Khalel Ibrahim*

Mahmood Abid AL-Rahman Khalaf**

*Faculty member of pharmacology college/ Al- Mustansiryah University

**College of Science for Women / University of Baghdad

Abstract:

Turkey came back to the Middle East hardly after long disappearance throughout its moderate regional policy, which put its in the middle of the events it reverse its place throughout the regional references in the region, the way of coming back was too difficult and hard, the internal Turkish troubles and inhibitors coming together with the maintenance bonds that forms great complex barrier.

But the great Turkish foreign policy represented by the foreign minister Ahmed David Oghlu, can successfully pass these problems and as a result it withdraw turkey both geographical and political to its neighbor after long period of disappear, it new regional policies cancel the old impressions that was still in the mind of the other, especially the old impression that said that either going east or west, this is the old idea in the past that said if you want to go to Europe or west this will delay the bonds or bridge formation with the east. But now Turkish policy leaves the old policies by educational and intellectual way based on political imagination and ambitious thinking doesn't know the impossible.

It relay all of that on actual bases reflect deep consciousness in the composition of the region, it achieve its valuable position throughout its regional balance and policies. It seems from the first impression there is certain interaction on its aim for making relationship between the middle east and European union, it's in correct impression for many reasons, one from most important reason because of the new Turkish policies that make it acceptable from many countries from the world and among the world so throughout the Turkish role in the middle east it give insurance to the Europe that it may play the same role in the solving of the middle east troubles this will keep the advantage of the Europe within the region. This will lead that turkey play a central role between the Middle East and Europe, but the reduction of the Turkish foreign policy by choosing between either west or east policy this will make turkey go back to the old historical era, that make it lose its new varieties and sedation.

Turkish new policy achieve many success not only just in the security but it achieve new ideological content in contrast to some of the radicals in the past era who refuse the Islamic ottoman history, the justice and development party take its idea and policy from Islamic history of turkey. In spite of that Ankara don't leave the idea for joining the European Union. In addition to that turkey on of the most developed country in the middle east it has affective and modern democratic regime in the region, and productive

economy and it discover new balance between the religion and secular so that the security aspect of the middle east will accept and support turkey, it support its goal in control as a big country developed both industrially and civilization ally.